

الخلل السكاني: من يوقف كرة الثلج!؟

محمد هلال الخلفي

حديث قدم في لقاء الاثنين (٢٠١١/٦) ١٥ أغسطس ٢٠١١

المشكلة

المشكلة التي نواجهها هي (الخلل السكاني) وما ترتب ، وسيترتب ، عليها من آثار سلبية تصل إلى تهديد وجود المجتمع ذاته . ولسنا هنا في محل تفصيل القول في تلك الآثار فهي واضحة للعيان ولا تحتاج إلى كثير بيان . يكفينا أن نستشهد باللجنة الدائمة للسكان التي تؤكد على "أن عدد هذه العمالة الكبير بات من العوامل المؤرقة من حيث تأثيراته السلبية في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والسكانية"^١.

وإذا كان لنا من قول فإنه يمكننا أن نشير إلى أن استقرار المجتمع ، وبالتالي استمراره ، يعتمد على مدى التشابه والتقارب بين مكوناته البشرية في لغتهم ودينهم وغير ذلك من عناصر الثقافة ، وعلى ما يربطهم من تاريخ ومصير مشترك ، إضافة إلى التقارب في مستواهم الاقتصادي وفي حصولهم على حقوقهم الاقتصادية والسياسية . وعلى هذا الأساس ، فإن مجتمعاً مكوناً من أقليات تختلف في كثير من مكونات هويتها ، ويرتبط تاريخها ومصيرها بمجتمعات أخرى لا يمكن أن يكون مجتمعاً يحقق تفاعلاً اجتماعياً يقوده إلى مستقبل منسود . وإذا أضفنا إلى ذلك أقلية مواطنة تمتاز في جوانب كثيرة - أو حتى تشعر أنها كذلك - على معظم تلك الأقليات لكونها مواطنة ، وفي نفس الوقت بدأت (الأقلية المواطنة) في الفترة الأخيرة تشعر بالظلم نتيجة تمتع بعض من تلك الأقليات بمستويات معيشة هي من أحلام المواطن !! فأنى لمثل هذا المجتمع أن يحلم ببناء مستقبل مشترك!؟

ولم يقف الأمر عند ذلك أي مجتمع غير متجانس وما يمكن أن يحدث عنه من آثار سلبية على مستقبله . بل انتقل الخطر إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لما كانت تحذر منه أصوات وطنية من الخلل السكاني سوف يتيح أداة مناسبة لدى (المصالح الكبرى) تضغط بها على دول المنطقة تحت مظلات حقوقية مختلفة ، واتهامات بالإتجار بالبشر . وما الضغط لتغيير

^١ اللجنة الدائمة للسكان . حالة سكان قطر ٢٠١٠ - عام على انطلاق السياسة السكانية . ط ١ أكتوبر ٢٠١٠ ص ١٤

نظام الكفالة إلا البداية . و" في اعتقادي إن الضغوط على دول الخليج لن تقف عند هذه الحدود بل سوف تتجاوز ذلك إلى فرض سن قوانين وتشريعات لإعطاء المزيد من الحقوق للأجانب سواء على النطاق الاجتماعي أو الاقتصادي والسياسي أيضاً.^٢

على الطرف الآخر ، لم يقابل هذه الأخطار أي عمل جاد لتصحيح الخلل السكاني من قبل الحكومة ، بل على العكس ممارسات تشريعية واستثمارية تزيد الخلل وتفاقمه ، واستراتيجيات لا تعنى بوقفه وخفضه ، بل تقترح إقامات دائمة .

وفي ذات الآن ظلت " الدعوات [الشعبية] إلى إصلاح الخلل السكاني مجرد رغبات وليس طلباً فعالاً تسنده حركة شعبية مستمرة ما استمر الخلل ."^٣

أصل الخلل السكاني

يعود أصل الخلل السكاني في قطر إلى التغيرات التي طرأت على طبيعة وحجم قوة العمل ، والتي نتجت عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على أثر استخراج النفط وتصديره .

وهي تغيرات حدثت في ظل ظرفين أساسيين ساعدا على إحداثها . أولهما هو أن قوة العمل القطرية التي انتقلت من سفن الغوص للعمل في شركة النفط تميزت بخاصيتين^٤ من حيث الكم والكيف ، فهي من جانب قليلة العدد مقارنة بحجم الطلب على قوة العمل في القطاع النفطي ، ومن جانب آخر تنقصها المعرفة والخبرة بالعمل في هذا القطاع . ثانيهما هو الطابع المفاجئ والسريع لهذه التغيرات التي نقلت المجتمع من وضع إلى آخر مختلف بصورة تامة وفي فترة قياسية .

إن التحول من مجتمع الغوص ، البسيط في مقومات اقتصاده ، إلى مجتمع نفطي يعتمد على وسائل حديثه ويتطلب مهارات متنوعة ، ويحقق عائداً ثابتاً للأفراد ، وضخماً

^٢ يوسف أحمد الزمان . مقابلة في صحيفة الراية القطرية ١ يونيو ٢٠٠٩

^٣ علي خليفة الكواري . أقطار مجلس التعاون نموذجاً - إصلاح الخلل السكاني - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/474BCF8D-CD5D-47CE-842D-F61D5DF79635.htm>

^٤ يكشف الجدول رقم (٢) عن أثر هاتين الخاصيتين في التغير الذي طرأ على حجم مساهمة قوة العمل القطرية في قطاع النفط . فيعد أن كانت نسبتهم تتجاوز ٨٠ % في مرحلة الامتياز (النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين) ، إنخفضت في مرحلة التنقيب والاستخراج (النصف الثاني من أربعينياته) ، لتصل إلى ٦٥,٩ % في عام ١٩٤٧ ، ثم إلى ٦٠,١ % في ١٩٥٠ حتى وصلت إلى ٥١,٠ % في عام ١٩٦٠ . وهو انخفاض يعود في الأساس إلى تزايد الوافدين نتيجة لتوسع أعمال شركة النفط من جانب ، والحاجة إلى فنيين لا توفرهم إلا عمالة المواطنين من جاد ب آخر ..

للحكومة مقارنة بعوائد الغوص ، قد أثر بالتالي على طبيعة الإنفاق العام والخاص فظهرت أنشطة اقتصادية لم تكن معروفة في السابق أو محدودة نتيجة لمستوى المعيشة السائد في تلك الفترة^٥ ، فبدأ الخلل وارتفع عدد السكان من ١٦ ألف نسمة عام ١٩٤٩ م إلى ٢٠ ألف نسمة سنة ١٩٥٠ م ثم إلى ٦٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠ ؛ وفي عام ١٩٧٠ بلغ عدد السكان ١١١ ألف نسمة^٦. وفي عام ١٩٨٦ بلغ عدد السكان ٣٦٩ ألف ، وفي عام ١٩٩٧ بلغ السكان ٥٢٢ ألف نسمة وفي ٢٠٠٤ وصل عدد السكان ٧٤٤ ألف^٧ ، وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد السكان ١،٦٩٩،٤٣٥ . حتى وصل في ٣١ مايو ٢٠١١ إلى ١،٧٠٣،٤٤٨ نسمة^٨. وهو بذلك يتخطى معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة والدول النامية والبالغة (٠,٨%) و (١,٩%) على التوالي^٩. وقد أدى هذا النمو السكاني المتصاعد^{١٠} إلى انخفاض نسبة عدد القطريين من ٤٠,٥% في عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٢٤,٩% في سنة ٢٠٠٤^{١١}. ثم لتتحدّر إلى ١٣% تقريباً في عام ٢٠١١ .

أسباب تفاقم الخلل السكاني

من نافل القول بيان أن ظاهرة الخلل السكاني باعتبارها الوجه الآخر للخلل في سوق العمل ظاهرة معقدة ومتداخلة ولا يمكن تفسيرها بعامل واحد .

١ - غياب إرادة سياسية لوقف الخلل وتصحيحه .

نستطيع أن نزعم بأنه لم توجد إرادة سياسية تنتقل من مرحلة الوعي بالخلل السكاني إلى مرحلة وقفه وتصحيحه عبر استراتيجية وطنية حقيقية على مدى العقود الماضية منذ جني

^٥ انظر الجدول رقم (٤)

^٦ المرجع نفسه . ص ٢٥٢ . وتقدر اللجنة الدائمة للسكان سكان قطر في عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ بـ (٣٠ ألف) و (٥٠ ألف) أنظر الكتاب الصادر عن اللجنة : (سكان قطر

٢٠٠٩) ط ١ . ٢٠٠٩ ص ٧

^٧ كلّم علي الغانم وآخرون . محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها . الدوحة ٢٠٠٦ ص ٧ - ٩ .

^٨ موقع جهاز الإحصاء الإلكتروني <http://www.qsa.gov.qa/Ar/index.htm>

^٩ نوزاد عبد الرحمن الهيتي . الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر . اللجنة الدائمة للسكان . ط ١ . ٢٠٠٩ ص ١٥

أنظر أيضاً : سكان قطر ٢٠٠٩ ، مرجع سابق ص ٧

^{١٠} الذي يعود إلى ارتفاع " حجم القوى العاملة في دولة قطر بوتائر متسارعة حيث زاد من ٢٠١،١٨٢ فرداً عام ١٩٨٦ إلى ٤٤٤،١٣٣ عام ٢٠٠٤ وإلى ٨٣١،٨٨٦ عام ٢٠٠٧ ثم قفز إلى ١،٢٦٥،٤٣٢ عام ٢٠٠٩ ، [أي] تضاعف أكثر من ست مرات خلال نحو عقدين من الزمن . ففي حين إزداد حجم القوى العاملة مرة واحدة خلال ١٨ سنة (١٩٨٦ - ٢٠٠٤) تضاعف ما يقرب من ثلاث مرات خلال خمس سنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) .. مما أدى إلى اختلال كبير في القوة العاملة حتى وصلت نسبة غير القطريين إلى ٩٤% من مجموع النشطين اقتصادياً عام ٢٠٠٩ " أنظر اللجنة الوطنية للسكان . حالة سكان قطر عام ٢٠١٠ - عام على انطلاق السياسة السكانية . أكتوبر ٢٠١٠ ص ٣١ - ٣٢ . وبحسب نتائج التعداد العام للسكان ٢٠١٠/١٠/٢٠ بلغ إجمالي قوة العمل ١،٢٧٥٩٧١ منهم ١،١١٨،٦٧٦ ذكور و ١٥٧،٢٩٥ إناث ، يشكل القطريون منهم ٧٤،٠٨٧ أي ما نسبته ٥,٨% .

^{١١} كلّم الغانم . المرجع نفسه

عائدات تصدير النفط. يؤكد ذلك ليس التراجع المستمر في نسبة المواطنين من إجمالي السكان ، بل التشريع القانوني لمثل هذا الخلل!! (قانون تملك غير القطريين) .

ففي العقد الأول من عصر النفط عندما انقل القطريون من سفن الغوص بخبراتهم المحدودة إلى بيئة عمل جديدة تحتاج إلى مهارات وخبرات متنوعة ، كانت قمة السلطة منشغلة بصراعاتها على عائدات النفط . وكان تدريب العمالة الوطنية ورفع مهارتها غائباً عن تفكيرها^{١٢} . لذلك ظلت هذه العمالة الوطنية تعاني من ضعف مستوى التدريب^{١٣} وبالتالي ضعف الدخل .

أما في العقود التالية وبعد ان برزت المشكلات التي ترتبت على ظاهرة الخلل السكاني ، وبدت واضحة ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، فإن استجابات متخذ القرار لم تكن في مستوى المشكلة . وظلت الحلول المقدمة حلولاً قاصرة لم تلمس أساس المشكلة وبالتالي لم تغير شيئاً. يكفي دليلاً على قصورها تفاقم الخلل.

ولم يقتصر الأمر على قصور عن تلمس جذر المشكلة وأسس حلها ، بل تجاوزه إلى المساهمة المباشرة في تفاقمها . وإذا قبل المرء أن ينظر إلى الاستثمار العقاري باعتباره استثماراً غير رشيد ، فكيف ينظر إلى القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٤ الذي سمح بالتملك والإقامة الدائمة!!

علاوة على التشريع القانوني للخلل السكاني ، هذه (استراتيجية التنمية الوطنية) في الجزء الخاص بقطاع قوة العمل والتي يفترض أن تكون غايتها : بناء قوة عمل مواطنة ، تقرر إبتداءً أن "العمال الأجانب يشكلون عنصراً أساسياً في الاقتصاد المستهدف" وتتحدث عن " تشجيع استمرار استخدام العمالة الأجنبية بكثافة " ، وتفكر في " تطبيق برنامج يمنح الإقامة

^{١٢} عندما تكررت الاضرابات العمالية (١٩٥٠ ، ١٩٥١) خافت بريطانيا أن يؤثر ذلك على إمدادات النفط ، فبعثت بملحقها العمالي في المكتب البريطاني للشرق الأوسط .. وعندما التقى السيد أودسلي بالحاكم (الشيخ علي بن عبدالله) ، أعرب الحاكم عن عدم رضاه عن ظروف العمل والتسهيلات المتاحة لرعاياه من العاملين ، كما اشتكى من سياسة الشركة في تشغيل وإنهاء العمال من رعاياه ، واتهمها بأنها تمارس سياسة تعسفية وتمييزية ضد العمال القطريين في حين أنها تحرص دائماً على العمال الأجانب وعلى الإبقاء عليهم ، كما اشتكى من عدم إتاحة الفرصة للقطريين في تقديم استئناف والدفاع ضد قرار فصلهم ... موزة الجابر . مرجع سابق . ص ١٤٢ .

^{١٣} " ويمكن القول إن شركات النفط العاملة في المنطقة ، لم تتح للمجتمع أي فوائد تكنولوجية ، وإنما احتكرت لعمال استوردتهم من الخارج لتحرم أبناء المجتمع من التعرف على أسرار العمليات النفطية .. ولكنها نتيجة لاحتياجها للأيدي العاملة خاصة في بدايات الاستكشاف والانتاج اضطرت إلى تدريب العمال المحليين على أعمال فنية أو شبه فنية لسد حاجتها من الأيدي العاملة ، لكن عمليات التدريب كانت غير كافية .. فضلاً عن هذا فإن الشركة حرمت هؤلاء من التدريب الذي يمكن أن يؤهل العاملين لتبوء المراكز القيادية ، ولذا بقيت =قوة العمل المحلية تعيش على هامش العملية الصناعية لاستخراج النفط ، إما عمالاً يدويين أو كتبة أو فنيين متوسطين على الأكثر . وهكذا كان التوظيف الفعلي لقوة العمل المحلية أقل بكثير من أهمية النفط للاقتصاد ككل " المرجع نفسه ص ص ١٦٠ - ١٦١

الدائمة للعمالة الماهرة ". استراتيجية تعتبر العمالة الوافدة أمراً محتوماً لا مفر منه . لذلك لم تتحدث مطلقاً عن خفض في حجم العمالة الوافدة ، كما لم تتحدث في المقابل عن رفع لنسبة العمالة المواطنة في الحجم الكلي للعمالة . ألا يدفع ذلك إلى الشك في وجود ما هو أبعد من مجرد إدارة غير رشيدة لموارد المجتمع المادية والبشرية؟! أي في وجود استراتيجية تضعها مؤسسات أجنبية تسعى إلى تطبيق أجنادات تسلخ هذه المنطقة من هويتها وعن محيطها العربي .

٢ - العامل السياسي - الاجتماعي وتضخم القطاع الحكومي .

في النصف الثاني من أربعينيات القرن الفائت انتقل المجتمع من عصر الغوص إلى عصر النفط . ومع هذا الانتقال تغيرت أمور كثيرة : أولها هو ظهور مصدر جديد للدخل (النفط) مملوكاً للدولة ، فلم يعد متاحاً كما اللؤلؤ لكل من يستطيع أن يجهز وسائله ويحصل عليه . بل أصبح على القطريين أن يبيعوا قوة عملهم من أجل الحصول على جزء (أجر عملهم) من هذا المصدر الجديد .

وقد تبلور في خضم هذا الوضع الجديد وعي حقوقي لدى العاملين القطريين في قطاع النفط ، عبر عن نفسه في إضرابات متتالية منذ خمسينيات القرن الماضي ، وارتبط بحركة تحرر عربي ، وصل ذروته في حركة ١٩٦٣^{١٤} .

لقد وجدت السلطة السياسية ضالتها في عائدات النفط التي تضاعفت في عقد السبعينيات، باعتبارها الوسيلة المثلى لكبح أي مطالب وطنية ، فاستخدمتها في فتح باب التوظيف في القطاع الحكومي على مصراعية^{١٥} . وقد ترتب على هذا الاتجاه هذا الخلل الذي نراه في تركيز قوة العمل المواطنة في القطاع الحكومي.

٣ - ضعف مخرجات النظام التعليمي .

^{١٤} أنظر موزة الجابر . مرجع سابق ص - ص ١٣٧ - ١٦٢ عن الإضرابات العمالية و ص - ص ٤٥٧ - ٤٧١ عن حركة ١٩٦٣

^{١٥} علي خليفة الكواري . تنمية للضياع أم ضياع فرص التنمية . بيروت - لبنان . ط ٢ ١٩٩٦ ص ١٧٧ =

= وفي دراسة سابقة يعزو الكواري " تركيز قوة العمل المواطنة في قطاعات العمل الحكومي إلى مجموعتين من العوامل المتداخلة : أولهما : عوامل جذب الوظيفة الحكومية . وثانيهما عدم استطاعة النشاطات الاقتصادية مجازة امتيازات التوظيف الحكومي " . نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الخليج والجزيرة العربية . الكويت ١٩٨٣ . ص ٣٥

لقد ساهم نظامنا التعليمي في مشكلة الخلل السكاني ، ولم يكن عامل حل لها . فالذي ينظر في مدى توفيره الموارد البشرية المؤهلة والمناسبة لسوق العمل سيكتشف ضعف تلبية مخرجاته من حيث الكم والكيف لحاجة سوق العمل .

ويكشف الجدول رقم (٩) عن الخريجين القطريين الذين أنهوا المرحلة الثانوية بحسب الجنس والتخصص خلال أكثر من أربعة عقود عن المدى الذي ساهمه نظامنا التعليمي في توفير قوة عمل مناسبة لسوق العمل . فمن المجموع الكلي للخريجين القطريين خلال أكثر من عقود أربعة الذي يبلغ (٥٥٥٤٩) خريجاً ، بلغت نسبة الذين تخرجوا من القسم الأدبي ٦٧,٥% ، منهم ٦٢,٥% بنات و ٣٧,٥% بنين . أما القسم العلمي فكانت نسبة الخريجين ٢٥,٨% منهم ٥٠,٧% بنين و ٤٩,٣% بنات . أما الشهادات التخصصية فلم يتجاوز مجموع نسبتهم ٦,٧% .

ولو نظرنا في الجدول رقم (١٠) لتبين لنا بوضوح حجم مشكلة الكفاية الخارجية للنظام التعليمي ، أي مدى تلبية مخرجات النظام لحاجات المجتمع . فمعظم الخريجين متركزين في كليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والشريعة والدراسات الإسلامية حيث تصل نسبتهم إلى ٧٣,٧% (هذا دون احتساب خريجي كلية التربية) ولم تتجاوز نسبة خريجي العلوم ١٦,٨% . كما يكشف الجدول رقم (١١) لأعداد الخريجين القطريين من جامعة قطر للأعوام الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عن تركيز الخريجين في التخصصات الأدبية حيث وصل عدد الخريجين من كلية الآداب (٢٠٦٩) بما نسبته (٣٥,٣%) ، في حين وصل عدد خريجي كلية العلوم والهندسة إلى (٥٠٦) و (٤٦٥) بنسبة (٨,٦%) و (٧,٩%) على التوالي .

٤ - رخص تكلفة العمالة الوافدة^{١٦} .

^{١٦} أنظر علي الكواري . نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني . ص ٢٩ - ٣٠ . أنظر للكاتب نفسه . تنمية للضياع ص ٤٣ - ٤٧ أنظر أيضاً : جهيينة سلطان العيسى وآخرون . استراتيجية توظيف العمالة في القطاعين الخاص والمختلط . دراسة ميدانية لواقع التأهيل والتدريب وآليات التوظيف . الدوحة - المجلس الأعلى للأسرة . ٢٠٠٢ .

يعتبر رخص تكلفة العمالة الوافدة أحد العوامل الحاسمة في تفاقم الخلل السكاني . ويبدو رخص التكلفة في جانبين : الأول في الأجر الذي يدفع مباشرة للعامل، حيث لم يتجاوز الأجر الشهري ٢٠٠٠ ريالاً لـ (٧٠%) من العاملين لسنة ١٩٨٧.١٧ على سبيل المثال . كما يعود رخص التكلفة إلى تحمل الدولة التكاليف غير المباشرة من خلال توفير الخدمات المختلفة مجاناً ، بشكل كامل أو جزء كبير منها .

فانخفاض تكاليف العاملين في جميع المهن قد أدت دورين في تفاقم ظاهرة الخلل . فهي من جانب قد أدت إلى استسهال استقدام عمالة وافدة لأن تكاليفها لا تشكل ضغطاً على (المستثمر) في فتح مشاريع جديدة أو التوسع في أنشطته القائمة . وهي من جانب آخر قد أدت ذلك إلى القضاء على ما يسمى بسياسة الإحلال . فتدني الأجور شكّل عامل طرد لقوة العمل المواطنة التي ربما فكرت في العمل في القطاع الخاص ؛ وانعكس ذلك سلباً في تضخم القطاع الحكومي.

٥ - الاستخدام السلبي لنظام الكفالة

لقد أدى الاستخدام السلبي لنظام الكفالة إلى تفاقم الخلل السكاني . فهو يتيح للمواطن وحده الحق في جلب أيدي عاملة من الخارج . ويتيح ، وهنا يكمن دوره السلبي ، إمكانية تحكمه في بقاء المكفول في الدولة . ولقد منحت هذه الإمكانية المواطن فرصة استغلالها بصورة سلبية .

لقد ظهرت في المجتمع ظاهرة الإتجار بالتأثيرات ، والتجارة الوهمية ، والعمالة السائبة . فالمواطن لا يحتاج لأكثر من هذا المؤهل (مواطن) ، يستخدمه هو أو حتى يبيعه على وافد آخر ليفتح ما يشاء من مشاريع ! ويستورد عمالة رخيصة في أجورها ، قابلة بأدنى المستويات المعيشية ، وراضخة لإملاءات الكفيل وجشع بعضهم ، يضطرها لذلك بطالة مرتفعة في مجتمعاتها الأصلية .

٦ - النظام القيمي

^{١٧} أنظر الجدول رقم (١٢)

يتأثر سلوك الإنسان وموقفه من قضايا الحياة المختلفة بالقيم الذي يتبناها . والقيم التي يحملها الإنسان ليست معطى ثابتاً ، بل تتغير بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط به . ومن الأمثلة البينة على ذلك ما أدى إليه تدهور الغوص وهو النشاط الوحيد للسكان بأن يقبل القطريون العمل في شركة النفط في كل المهن التي أُنحت لهم . وإذا كانت القيم المرتبطة بعمل المرأة قد قصرت عملها في مهن التعليم وحالت في سنين سابقة من العمل في أماكن مختلطة ، فإن تغير الظروف قد أدى إلى قبول العديد منهن من العمل في أماكن يعمل فيها الرجال . كذلك أيضاً نجد أن القيم المرتبطة بالعمل تحول دون إتجاه الشباب إلى العمل في المهن الفنية .^{١٨} وقد أدى ذلك إلى خلل في التوزيع القطاعي لقوة العمل وفي التوزيع على المهن .

٧ - حجم وأوجه الانفاق

لا نبالغ في القول بأن الانفاق من حيث حجمه ومجالاته كان ومازال من العوامل الحاسمة في عملية الخلل السكاني . ولو أخذنا قطاع الإنشاءات مثلاً فسوف نجد أن عدد العاملين في هذا القطاع قد تضاعف خلال ثماني سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠٤) من (٥٥،٩٤٢) إلى (١١٧،٠٤٩) ، ثم زاد بعد أربع سنوات إلى أربعة أضعاف حيث بلغ (٥٤٥،٩٢٩) ، مشكلاً بذلك ٤٦،٦% من حجم قوة العمل لسنة ٢٠٠٨ ، ثم انخفض في عام ٢٠١٠ في النسبة والعدد (٣٩،٧%) (٥٠٦،٤٢٨) . أنظر الجدول (١٣) والجدول (١٤) عن تأثير الانفاق في قطاع الإنشاءات على زيادة العاملين في هذا القطاع وتأثيره بالتالي على الخلل السكاني .

وإذا علمنا أن الإنفاق يعتمد بصورة أساسية على إيرادات النفط ، وأن قرارات السلطة السياسية هي العامل الحاسم تخصيص هذه الإيرادات ، وفي غيرها ، فسنعلم مدى مسؤولية القرار السياسي عن الخلل السكاني . فنمو قطاع الإنشاءات ليس بعيداً عن مركز القرار السياسي .

^{١٨} أنظر جبهة سلطان العيسى . مرجع سابق . ص ١٠٥ - ١٠٩ . وتشير الدراسة إلى " أن نسبة عالية من خريجي كلية الهندسة (أكثر من ٢٧%) عبروا عن رغبتهم العمل في مهن إدارية " فعلى الرغم من أن ١٠٠% من عينة كلية الهندسة قد أجابوا بالإيجاب عن سؤال (هل ترغب في العمل في مجال تخصصك) ، لكن عند السؤال عن أصناف المهن المفضلة " اختار ٢٧% منهم المهن الإدارية . "

إن تشييد منطقة الأبراج ما كان يمكن أن يسير على النحو الذي سار عليه دون مباركة وتوجيهات من قبل السلطة السياسية أولاً ، ودون أن استجئار معظم الأبراج لمؤسسات ووزارات حكومية أو تابعة لها ثانياً .

والمشاريع العقارية المختلفة في المناطق التي سمح فيها بالتملك لغير القطريين ما كان يمكن أن تُشيد لولا القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ الذي شرع تملك غير القطريين لوحدات سكنية في مناطق محددة .

وهذا مشروع مدينة لوسيل مثل ليس أخير ، وكما يخبرنا المشروع عن نفسه ، يعتبر " تجسيدا لأرادة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى والقيادة الحكيمة لدولة قطر " . وقد " خطط لها لتحتضن ٢٠٠،٠٠٠ ساكناً .. [الذين سيستمتعون] بالخدمات المقدمة لهم كمراكز التسوق والفنادق والمنتجعات السياحية والمناطق الترفيهية ، الى جانب المدارس والمستشفيات التي ستخدم سكان المدينة . "

وشركة لوسيل للتطوير العقاري تابعة لمجموعة الديار القطرية للاستثمار العقاري التابعة لجهاز قطر للاستثمار . فهذا مشروع عقاري ضخم تقوده الدولة وليس القطاع الخاص .

إن السؤال عن الـ (٢٠٠،٠٠٠) ساكناً ، من هم ؟ ومن أين ؟ ، قضية أخرى . ما يهمننا هنا أن نبين أن توجيه الإنفاق نحو الاستثمار العقاري قد أدى إلى زيادة الخلل السكاني .

إصلاح الخلل السكاني .. ما العمل ؟

إذا كان "غياب .. الضغط في الماضي [قد]أدى مع الأسف إلى أن تكون دعوات إصلاح الخلل السكاني مجرد رغبات وليس طلباً فعلاً تسنده حركة شعبية مستمرة ما استمر الخلل " لذلك فإن تصحيح الخلل السكاني لا يمكن أن يتحقق بدون أن يتصدى المواطنون له ، وفي طليعتهم أولئك الذين يحملون هم الشأن العام ، عبر عمل سلمي ضاغط يحمي الوطن من الضياع .

نحو بلورة إرادة مجتمعية تنتقل من الوعي إلى الفعل

إن تراكم الخلل السكاني عبر السنوات الممتدة أكثر من نصف قرن قد يوحي للناظر العابر بأنه مشكلة عvisية على الحل ، مثلها مثل بعض علل الجسد البشري يتعايش معها الفرد لكن دون أن يبرأ منها . وهي نظرة كونها طول الأمد على الخلل وترسخه وتفاقمه رغم كثرة الحديث عنه من مصادر شعبية وفكرية وسياسية .

والحق إن ظاهرة الخلل السكاني مثلها مثل غيرها من الظواهر ، هي نتيجة أسباب تحكمها وتؤثر فيها ، فتظل قائمة ما زالت العوامل التي أنتجتها كذلك ، وتزول بزوالها . وظاهرة الخلل السكاني كما تبدو في مجتمعنا القطري والمجتمعات العربية القريبة منه في تكوينها الاقتصادي والسياسي هي نتيجة عوامل أتينا على ذكرها فيما سبق من حديث .

يهمنا هنا ونحن نحاول أن نفكر في العمل الذي ينبغي لإصلاح هذا الخلل ، أن نركز الذهن على عامل حاكم أثر وما زال على تعميق الخلل ، هذا العامل هو غياب إرادة سياسية لوقف الخلل وتصحيحه . فعلى الرغم من كون الخلل يأتي من تأثير القطاع الخاص على قوة العمل ، إلا أن القطاع الخاص ليس هو القطاع الحاكم في ذلك ، فما هو إلا قطاع تابع لما تنفقه الحكومة . وحجم القطاع الخاص في الأساس من هذا الإنفاق . ونذكر هنا بما سبق أن ضربناه مثلاً لدور الحكومة والمؤسسات العامة في التأثير على تفاقم الخلل السكاني عبر توجيه الإنفاق في السنوات الأخيرة إلى قطاع التشييد والبناء . فهذا قطاع يستقطب ٤٠% من قوة العمل ، إضافة إلى كون مشاريعه ، وفيها تكمن الخطورة ، لا تعبر عن حاجات تنموية حقيقية . فمشاريع مثل اللؤلؤة التي يتوقع أن تستوعب ٤٠ ألف نسمة ولوسيل المخطط لتستوعب ٢٠٠ ألف نسمة وغيرها من المشاريع الإنشائية ، تعتمد على السياسة العامة والإنفاق العام . وما كان لها أن تنفذ لولا تلك السياسة وذلك الإنفاق .

وبناء على ما تقدم فإن الخطوة الأولى لإصلاح الخلل السكاني هي في تغيير السبب الأول الذي أدى إلى الخلل ، فغياب الإرادة السياسية يصبح توافر الإرادة السياسية التي تترجم إلى خطة محددة الأهداف واضحة الخطوات تعبر عن نفسها في أرقام قابلة للقياس والمتابعة .

لكننا للأسف الشديد لا يمكننا أن نعول كثيراً على حضور تلقائي لتلك الإرادة ، فغيابها هو من المشاكل التي أشرنا إليها في بداية الحديث . لذا فإن تصحيح الخلل السكاني لا يمكن أن يتحقق بدون أن يتصدى المواطنون لتحمل تبعاته ، وفي طليعتهم أولئك الذين يحملون همّ الشأن العام ، عبر عمل سلمي ضاغط يحمي الوطن من الضياع . ذلك أن "غياب .. الضغط في الماضي [قد] أدى مع الأسف إلى أن

تكون دعوات إصلاح الخلل السكاني مجرد رغبات وليس طلباً فعالاً تسنده حركة شعبية مستمرة ما استمر الخلل^{١٩}.

الملاحق

جدول رقم (١) سكان قطر قبل النفط

السنة	العدد بالآلاف
١٨٩٠	٢٠
الثالث الأول من القرن العشرين	٣٣
١٩٣٩	٢٧
١٩٤٠	٢٥
١٩٤٩	١٦

موزة الجابر . مرجع سابق . ص ٢٥١

جدول رقم (٢) العاملون في قطاع النفط بحسب الجنسية

السنة	أوروبيون	هنود	باكستانيون	عرب	آخرون	قطريون	المجموع	% القطريين
١٩٣٧	١	٥	-	-	-	٢٨	٣٤	٨٢.٣
١٩٤٠	١٣	٢٨	-	-	-	٣٠٠	٣٤١	٨٨.٠
١٩٤١	١٣	٤٦	-	-	-	٣٠٠	٣٥٩	٨٣.٥
١٩٤٧	١٢٤	١٦١	١٦١	١٠.٧	٣٤	١١٣٣	١٧٢٠	٦٥.٩
١٩٤٨	١٢٤	٣٠.٨	١٥٢	٢٧٨	٩٩	١٧٥٥	٢٧١٦	٦٤.٦
١٩٤٩	٢٠.٢	٣٩٩	١٦١	٤٠.١	١٣٦	٢٢٣١	٣٥٣٠	٦٣.٢
١٩٥٠	١٧٢	٤٣١	٢٦١	٢١٥	١٥٦	١٨٦٠	٣٠٩٥	٦٠.١
١٩٥١	٢٠.٢	٥٢٢	٢٢٦	١٩١	٢٨٨	١٧٥٣	٣١٨٢	٥٥.١
١٩٥٢	١٨٦	٥٢٢	٢٢٦	١٩١	٢٨٢	١٦٧٧	٣٠٨٤	٥٤.٤
١٩٥٣	١٨٦	٦٠٠	٢٥٠	١٩١	٤٦٧	١٨٨٥	٣٥٧٩	٥٢.٧
١٩٥٩	?	١٠.٩٠	٤٣٣	١٤٠	٢٨٢	١٩٣٧	٣٨٨٢	٤٩.٩
١٩٦٠	٢١٣	٩٧٩	٣٢٤	١٣٥	٢٤٣	١٩٧٠	٣٨٦٤	٥١.٠

^{١٩} علي خليفة الكواري . أقطار مجلس التعاون نموذجاً - إصلاح الخلل السكاني - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/474BCF8D-CD5D-47CE-842D-F61D5DF79635.htm

جدول رقم (٣) تقدير عدد السكان ١٩٥٠ - ٢٠١١ حسب الجنس

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٥٠	؟	؟	٣٠٠٠٠
١٩٦٠	؟	؟	٥٠٠٠٠
١٩٧٠	٧١٧١٤	٣٩٤١٩	١١١١٣٣
١٩٨٠	؟	؟	٢٦٠٠٠٠
١٩٨٦	٢٤٧٨٥٢	١٢١٢٢٧	٣٦٩٠٧٩
١٩٨٧	٢٥٨٠٨٤	١٢٦٢٤٢	٣٨٤٣٢٦
١٩٨٨	٢٦٦٣٣٤	١٣٠٢٧٨	٣٩٦٦١٢
١٩٨٩	٢٧٤٨٣٤	١٣٤٤٣٥	٤٠٩٢٦٩
١٩٩٠	٢٨٣٦٤٣	١٣٨٧٤٤	٤٢٢٣٨٧
١٩٩١	٢٩٢٧١٨	١٤٣١٨٣	٤٣٥٩٠١
١٩٩٢	٣٠٢٠٩٣	١٤٧٧٧١	٤٤٩٨٦٤
١٩٩٣	٣١١٧٤٦	١٥٢٤٩٠	٤٦٤٢٣٦
١٩٩٤	٣٢١٥٤١	١٥٧٣٨٠	٤٧٨٩٢١
١٩٩٥	٣٣٢٠٨٦	١٦٢٤٤٢	٤٩٤٥٢٨
١٩٩٦	٣٤٢٤٥٩	١٦٧٦٥٥	٥١٠٤٠١
١٩٩٧	٣٤٧٥١٠	١٧٩٥٦٤	٥٢٢٠٢٣
١٩٩٨	٣٦٥٥٥٦	١٩١٧٨٣	٥٥٧٣٣٩
١٩٩٩	٣٨٤٥٣٧	٢٠١٧٣٨	٥٨٦٢٧٥
٢٠٠٠	٤٠٤٥٠٥	٢١٢٢١٣	٦١٦٧١٨
٢٠٠١	٤٢٥٥١١	٢٢٣٢٣٥	٦٤٨٧٤٦
٢٠٠٢	٤٤٧٦٠٤	٢٣٤٨٣٠	٦٨٢٤٣٤

٧١٧٧٦٧	٢٤٦٩٨٧	٤٧٠٧٨٠	٢٠٠٣
٧٤٤٠٢٩	٢٤٧٦٤٧	٤٩٦٣٨٢	٢٠٠٤
٨٨٨٤٥٢	٢٣٥٢١٩	٦٥٣٢٣٢	٢٠٠٥
١٠٤١٧٣٤	٢٦٧٤٢١	٧٧٤٣١٢	٢٠٠٦
١٢٢٦٢١٠	٣٠٥٧٩٧	٩٢٠٤١٣	٢٠٠٧
١٤٤٨٤٤٦	٣٥١٦٣٠	١٠٩٦٨١٦	٢٠٠٨
١٦٣٨٨٢٩	٣٧٥٢٥٣	١٢٦٣٥٧٦	٢٠٠٩
١٧١٤١٩٥	٤٢٣٣٢٦	١٢٩٠٨٦٩	٢٠١٠
١٧٠٣٤٤٨	٤٣٣٨١٥	١٢٦٩٦٣٣	٢٠١١

المصدر: عام ١٩٧٠ موزة الجابر ص أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ و ١٩٨٠ اللجنة الدائمة للسكان . سكان قطر عام ٢٠٠٩ ص

٧
الأعوام ١٩٨٦ - ٢٠١٠ المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٩ ، عام ٢٠١١ موقع جهاز الاحصاء في ٣١ مايو ٢٠١١

<http://www.qsa.gov.qa/Ar/index.htm>

جدول رقم (٤) السكان النشطون اقتصادياً حسب النشاط والجنسية

تعداد ١٩٧٠

القطاع	قطريون	غير قطريين	المجموع	% للقطريين
الزراعة وصيد السمك	٨٦	١٩٨٤	٢٠٧٠	٤,١
الصناعة والتعدين والمحاجر	١٨٢٥	٣٤١٧	٥٢٤٢	٣٤,٨
الإنشاءات	٢٠٧	٧٥٧٨	٧٧٨٥	٢,٦
صناعة النفط	١٢٥٩	٩٥٠	٢٢٠٩	٥٧,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٨٨٠	٧٠٠٥	٧٨٨٥	١١,٢
المصارف والبنوك	١٠	٢٩٢	٣٠٢	٣,٣
النقل والمواصلات	٦٥٥	٢٥٧١	٣٢٢٦	٢٠,٣
الخدمات العامة	١٣٩١	٤٧٨١	٦١٧٢	٢٢,٥
خدمات أخرى	١٨٥٥	١١٦٤٤	١٣٤٩٩	١٥,٩

	المجموع	٨١٦٨	٤٠٢٢٢	٤٨٣٩٠
	النسبة %	١٦,٩	٨٣,١	١٠٠

المصدر : موزة الجابر . مرجع سابق . ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠

جدول (٥) السكان المشتغلون (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠١	١٩٩٧	١٩٨٦		
٤٦٩٧٩	٤٥٢٤٢	٤٠٣٢٢	٣٨٨٠٣	٣٥١١٩	٢٩٩٢٢	٢٦٧٧٠	١٧٨٣٣	ذكور	قطريون
٢٧١٠٨	٢٥٤٠٢	٢١٢٢٣	١٩٥١٠	١٥١٦٣	١٠٨٠٠	٨٦١٢	٢٩٧٤	إناث	
٧٤٠٨٧	٧٠٦٤٤	٦١٥٤٥	٥٨٣١٣	٥٠٢٨٢	٤٠٧٢٣	٣٥٣٨٢	٢٠٨٠٧	المجموع	
٥,٨	٥,٦	٧,٤	١١,٠	١١,٥	١٣,١	١٢,٧	١٠,٤	%	
١٠٧١٦٩٧	١٠٩٢٨٤٤	٦٨٦٤٣٠	٤١٥٢٩٧	٣٣٧٩٨٤	٢٣٦٤٤٨	٢١٤٥٢٥	١٦٢٩٢٣	ذكور	غير قطريين
١٣٠١٨٧	٩٧٩٨٣	٧٩٦٠٨	٥٧٨٣٩	٤٩٢٩٥	٣٣١١٩	٢٨٩٣٣	١٦٥٠٨	إناث	
١٢٠١٨٨٤	١١٩٠٨٢٧	٧٦٦٠٣٨	٤٧٣١٣٦	٣٨٧٢٧٩	٢٦٩٥٦٦	٢٤٣٤٥٨	١٧٩٤٣١	المجموع	
١١١٨٦٧٩	١١٣٨٠٨٦	٧٢٦٧٥٢	٤٥٤١٠٠	٣٧٣١٠٣	٢٦٦٣٧١	٢٤١٢٩٥	١٨٠٧٥٦	ذكور	المجموع
١٥٧٢٩٥	١٢٣٣٨٥	١٠٠٨٣١	٧٧٣٤٩	٦٤٤٥٨	٤٣٩٢٠	٣٧٥٤٥	١٩٤٨٢	إناث	
١٢٧٥٩٧١	١٢٦١٤٧١	٨٢٧٥٨٣	٥٣١٤٤٩	٤٣٧٥٦١	٣١٠٢٩١	٢٧٨٨٤٠	٢٠٠٢٣٨	المجموع	

جدول (٦) السكان المشتغلون في القطاع الحكومي (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠١		
٣٢٨٥١	٣١١٩٩	٢٩٠٩٩	٢٧٣٣٦	٢٦٠٠٦	١١٦٤١	ذكور	قطريون
١٩٤٣٨	١٨٩٥٩	١٦٣١٥	١٥٣٣٧	١٢٩٢٨	١٠٧٤٧	إناث	
٥٢٢٨٩	٥٠١٥٨	٤٥٤١٤	٤٢٦٧٣	٣٨٩٣٦	٢٢٣٨٨	المجموع	
٣٨٠٦٨	٣٥٩٠٩	٢٧٩٥٧	٢٤٠٩٢	٣٣٤٨٣	٩٩١٢	ذكور	غير قطريين
٧١٩٣	٥٠٢٨	٥٠٢١	٣٤٨٤	٥٨٩٠	١٤٨٣	إناث	
٤٥٢٦١	٤٠٩٣٧	٣٢٩٧٨	٢٧٥٧٦	٣٩٣٧١	١١٣٩٥	المجموع	
٧٠٩١٩	٦٧١٠٨	٥٧٠٥٦	٥١٤٢٨	٥٩٤٨٩	٢٢٣٨٨	ذكور	المجموع
٢٦٦٣١	٢٣٩٨٧	٢١٣٣٦	١٨٨٢١	١٨٨١٨	١٢٢٣٠	إناث	

^{٢٠} إن تفسير الزيادة الكبيرة للأعداد في عام ٢٠٠٤ وما يليه هي أن جهاز الإحصاء قد أضاف العاملين في الخدمة العسكرية إلى المدنيين .

٩٧٥٥٠	٩١٠٩٥	٧٨٣٩٢	٧٠٢٤٩	٧٨٣٠٧	٣٤٦١٨	المجموع
-------	-------	-------	-------	-------	-------	---------

جدول (٧) السكان المشتغلون في القطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠١		
٣٧٧٣	٢٥٦٠	٢٥٩٠	٢٤٢٣	١٧٥٠	؟	ذكور	قطريون
١٨٦٣	٧٤٤	١٠٨٦	٩٣٩	٢٩٩	؟	إناث	
٥٦٣٦	٣٣٠٤	٣٦٧٦	٣٣٦٢	٢٠٤٩	؟	المجموع	
٩٢٣٠٠٦	٩٦٢٢٥٨	٥٨٤٣٩٤	٣٢٩١٩٥	٢٥٦٤٤٠	؟	ذكور	غير قطريين
٢٤٠٨٧	٢٥١٥٧	١٦١٥٦	١٢٣٤٠	٩٠٩٣	؟	إناث	
٩٤٧٠٩٣	٩٨٧٤١٥	٦٠٠٥٥٠	٣٤١٥٣٥	٢٦٥٥٣٣	؟	المجموع	
٩٢٦٧٧٩	٩٦٤٨١٨	٥٨٦٩٨٤	٣٣١٦١٨	٢٥٨١٩٠	١٦٨٣١٧	ذكور	المجموع
٢٥٩٥٠	٢٥٩٠١	١٧٢٤٢	١٣٢٧٩	٩٣٩٢	٥٤٠٢	إناث	
٩٥٢٧٢٩	٩٩٠٧١٩	٦٠٤٢٢٦	٣٤٤٨٩٧	٢٦٧٥٨٢	١٧٣٧١٨	المجموع	

جدول (٨) السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب بعض الأنشطة الاقتصادية

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٤	
١٤٢٩٥٩	١٣٦٩٠٧	١٠١٦٧١	٧٠٠٢٧	٥٤٤٣٨	تجارة تجزئة
١٥,٠	١٣,٨	١٦,٨	٢٠,٣	٢٠,٣	% من قوة العمل
١٠٠٦٦٥	١٠٨٦٢٧	٧١٩٣٨	٦٢٧٠٠	٤٠٠٣٨	صناعات تحويلية
١٠,٦	١٠,٩	١١,٩	١٨,٢	١٥,٠	% من قوة العمل
٥٠٦٤٣٧	٥٥٦٧٨٥	٣٠٧٧٨٠	١٢٥٦٦٣	١١٧٠٤٩	إنشاءات
٥٣,١	٥٦,٢	٥٠,٩	٣٦,٤	٤٣,٧	% من قوة العمل
٩٥٢٧٢٩	٩٩٠٧١٩	٦٠٤٢٢٦	٣٤٤٨٩٧	٢٦٧٥٨٢	مجموع قوة العمل

جدول رقم (٩) الخريجون القطريون بحسب الشهادة والتخصص (نهاري - ليلي - منازل)

من عام ١٩٦٤ - ٢٠٠٦

المجموع	التقنيات صناعية	الصناعة	التجارة	المعهد الديني		دار المعلمين	الثانوية العامة		
				علمي	أدبي		علمي	أدبي	
٢٤٥٠٨	١٥٤	١٣٤٦	١٠٤٩	٩٠	٢١٥	٣٠٠	٧٢٧٥	١٤٠٧٩	بنين
٣١٠٤١	-	-	-	-	-	٥٣١	٧٠٦٨	٢٣٤٤٢	بنات
٥٥٥٤٩	١٥٤	١٣٤٦	١٠٤٩	٩٠	٢١٥	٨٣١	١٤٣٤٣	٣٧٥٢١	المجموع
١٠٠	%٠,٣٠	%٢,٤	%١,٩٠	%٠,٢٠	%٠,٤٠	%١,٥٠	%٢٥,٨	%٦٧,٥	%

جدول رقم (١٠) تطور أعداد الخريجين القطريين من جامعة قطر بحسب الكلية والجنس

للأعوام الدراسية من ١٩٧٩/٧٨ إلى ١٩٩٢/٩١

الكلية	الإنسانيات والعلوم الاجتماعية		العلوم		الشرعية والدراسات الإسلامية		الهندسة		الإدارة والإقتصاد	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
المجموع	٨٩٨	٥٨٤	٣٩٤	١٢١	٦٢٤	١٥٢	١١٠	١١٠	١٢٥	٥٦
%	٦٠,٦	٣٩,٤	٧٦,٥	٢٣,٥	٨٠,٤	١٩,٦	١٠٠	١٠٠	٦٩,١	٣٠,٩
المجموع	١٤٨٢		٥١٥		٧٧٦		١١٠		١٨١	
%	٤٨,٤		١٦,٨		٢٥,٣		٣,٦		٥,٩	

المصدر: جامعة قطر النشأة والتطور . جامعة قطر رمضان ١٤١٣ - مارس ١٩٩٣

ملاحظة ١ : تخرجت الدفعة الأولى من كلية الهندسة سنة ١٩٨٥/٨٤، وكلية الإدارة والإقتصاد سنة ١٩٨٩/٨٨

ملاحظة ٢ : لم يتضمن الجدول السابق أعداد خريجي كلية التربية لعدم توافرها في المصدر !!

جدول رقم (١١) أعداد الخريجين القطريين من جامعة قطر بحسب الكلية

المجموع	٢٠٠٣ /		٢٠٠٤ /		٢٠٠٥ /		٢٠٠٦ /		٢٠٠٧ /		٢٠٠٨ /		المجموع	%
	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩				
٣٣٧	٢٥٢	١٧١	٢٥٢	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧,٨	كلية التربية
٢٩٠	٣٦٢	٣٧٠	٣٦٢	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٥,٣	كلية الأدب والعلوم
٧٧	٧١	٧٠	٧١	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٥,٩	كلية الشريعة
٢٨	٣٤	٥٧	٣٤	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥,٩	كلية القانون
٦٨	٦١	٦٦	٦١	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٧,٩	كلية الهندسة
٢٨٧	٢٦٣	٢١١	٢٦٣	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	١٨,٥	كلية الإدارة والاقتصاد
١١٧٢	١١١١	١٠٥٠	١١١١	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٠	المجموع

جدول رقم (١٢) المشتغلون حسب فئات الأجر بالريال القطري خلال شهر ديسمبر ١٩٨٧

المجموع	- ٩٠٠٠	- ٧٠٠٠	- ٥٠٠٠	- ٣٠٠٠	- ٢٥٠٠	- ٢٠٠٠	- ١٥٠٠	- ١٠٠٠	- ٥٠٠	أقل من ٥٠٠	
المجموع	٨٨٤	٥٥٣	٩٣٢	١٨٦٥	٩٦٧	١٩٣٠	٣٨١٦	٨١٤٩	٤٣٦٣	٤٦	٢٣٥٠٥
%	٣,٨	٢,٣	٤,٠	٧,٩	٠,٤	٨,٢	١٦,٢	٣٤,٧	١٨,٦	٠,٢	١٠٠

جدول رقم (١٣) يبين أعداد السكان والقوة العاملة والعاملين في قطاع الإنشاءات ونسبتهم من قوة العمل

السنة	السكان	القوة العاملة	في قطاع الإنشاءات
١٩٨٦	٣٦٩,٠٧٩	١٩٩,٢١٣	٤٠,٥٢٣
١٩٩٧	٥٢٢,٠٢٣	٢٧٨,٨٤٠	٥٥,٩٤٢
٢٠٠٤	٧٤٤,٠٢٩	٤٧٣,٥٦١	١١٧,٠٤٩
٢٠٠٨	١,٥٥٤,٠٠٠	١,١٧١,٥٢٣	٥٤٥,٩٢٩
٢٠٠٩	١,٦٦٣,٣٥١	١,٢٦١,٤٧١	٥٥٩,٠٠٦
٢٠١٠	١,٦٩٩,٤٣٥	١,٢٧٥,٩٧١	٥٠٦,٤٢٨

جدول رقم (١٤) عن حالة المباني للسنوات ١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠١٠

السنة	مكتمل	تحت الهدم	تحت التشييد	المجموع
١٩٨٦	٥٥٧٥٠	٩٧٦	٣٤٠٥	٦٠١٣١
١٩٩٧	٧٤٥١١	١١٦٠	٣٨٧٨	٧٩٥٤٩
٢٠٠٤	٨٩٨٣٥	١٨٥٤	٧٥٢٨	٩٩٢١٧
٢٠١٠	١٢٨٠٧٤	٢٣٠٥	١٨٤٢٥	١٤٨٨٠٤

المراجع

١ - جبهة سلطان العيسى وآخرون استراتيجية توظيف العمالة في القطاعين الخاص والمختلط . دراسة ميدانية لواقع

التأهيل والتدريب وآليات التوظيف . الدوحة - المجلس الأعلى للأسرة . ٢٠٠٢ .

٢ - علي خليفة الكواري :

• نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . الكويت . ١٩٨٣

• تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية ؟ محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون . مركز

دراسات الوحدة العربية . بيروت - لبنان . ط ٢ ١٩٩٦ .

• أقطار مجلس التعاون نموذجاً - إصلاح الخلل السكاني

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/474BCF8D-CD5D-47CE-842D-F61D5DF79635.htm>

• الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن - بلاغ إلى من يههم الأمر . إبريل ٢٠٠٨

٣ - عيسى جمعة إبراهيم و سعد محمد خليل . تخطيط القوى العاملة في دولة قطر . اللجنة الدائمة للسكان . مجلس

التخطيط . دولة قطر . ٢٠٠٦ .

٤ - كلثم علي الغانم وآخرون. محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها. اللجنة الدائمة للسكان . مجلس التخطيط . دولة قطر . ٢٠٠٦ .

٥ - موزة الجابر . التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠ - ١٩٧٣ . الدوحة ٢٠٠٢ .

٦ - اللجنة الدائمة للسكان :

- السياسة السكانية لدولة قطر - برنامج العمل . أكتوبر ٢٠٠٩
- حالة سكان قطر ٢٠١٠ - عام على انطلاق السياسة السكانية . أكتوبر ٢٠١٠
- سكان دولة قطر ٢٠٠٩ . أكتوبر ٢٠٠٩
- الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية . مايو ٢٠٠٩
- توظيف القطريين - خصائص الباحثين عن العمل . ديسمبر ٢٠١٠

٧ - جهاز الإحصاء :

- المجموعات الإحصائية ١٩٨٠ - ٢٠٠٩
- التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١٠
- المشتغلون في القطاع الحكومي والمختلط ١٩٩٣ - ١٩٩٨
- المشتغلون بحسب القطاعات ١٩٩٩ - ٢٠٠٤
- مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠٠١ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩
- نتائج مسح التوظيف والأجور وساعات العمل ١٩٨٩ ، ٢٠٠٥

٨ - الأمانة العامة للتخطيط التنموي

- رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ . يوليو ٢٠٠٨
- استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١ - ٢٠١٦ . مارس ٢٠١١